

في اجتماع المجلس الأعلى للتدريب برئاسة وزير العمل إقرار ميزانية المجلس: الإيرادات ٤ ملايين و٨٠٥ آلاف دينار.. والمصروفات ٥ ملايين إعفاء ١٤ شركة من اشتراكات التدريب.. وبحث توسيع مظلة الاشتراكات

البحرين لوضع تصورات جديدة بشأن الخطة الوطنية للإرشاد والتوجيه المهني.

كما استمع المجلس من السيد أحمد البناء إلى عرض موجز عن المؤشرات الرئيسية للمسح الشامل لمستوى التدريب في البحرين الذي قامت بإعداده جمعية البحرين للتدريب وتنمية الموارد البشرية وبالتعاون مع معهد البحرين للتدريب وجامعة ليسبيتر البريطانية، بناء على طلب من الاتحاد الدولي لمنظمات التدريب في العالم، والذي شمل ٢٦ دولة، وكانت البحرين الوحيدة من بين ٦ دول فقط أكملت التقرير، والذي على إثره تسلمت الجمعية رسالة شكر وتقدير من اتحاد المنظمات العالمية للتدريب على ما تضمنه التقرير من معلومات.

ومما يجدر ذكره فإن الاستبانة التي استند إليها التقرير قد شملت ١٢١ شركة في البحرين.

وقد قدم رئيس المجلس شكره وتقديره باسمه وبالنيابة عن أعضاء المجلس إلى رئيس وأعضاء جمعية البحرين للتدريب وتنمية الموارد البشرية للجهود الكبيرة التي يبذلونها على المستويين الوطني والدولي في مجال التدريب وتنمية الموارد البشرية.



○ وزير العمل

أجل زيادة فرص التدريب والبحرنة.

٣- الطلب من رئيس المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار الخاص بتوسيع مظلة اشتراكات التدريب لكي تشمل جميع المؤسسات الفندقية والتموينية، وذلك من أجل إتاحة الفرصة لتوظيف المزيد من العمالة الوطنية وتحسين مستواها المعيشي، كما سيؤدي إلى رفع مستوى أدائها وكفاءتها.

٤- التنسيق بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ولجنة التوجيه والإرشاد المهني بالمجلس الأعلى للتدريب المهني وجامعة

ترأس وزير العمل والشؤون الاجتماعية السيد عبدالنبي عبدالله الشعلة المجلس الأعلى للتدريب المهني في اجتماعه الرابع من دور الانعقاد الحادي عشر.

وقد ناقش المجلس عددا من الموضوعات الهامة المتعلقة بتطوير وتنمية الموارد البشرية، كما استعرض بعض التقارير التي تم إعدادها بشأن بعض الموضوعات التي تمت مناقشتها في فترات سابقة. وفي نهاية الاجتماع اتخذ المجلس عددا من القرارات والتوصيات التي من أهمها:

١- الموافقة على مشروع الموازنة المالية التقديرية للمجلس الأعلى للتدريب المهني لعام ٢٠٠٠ بإيرادات مقدارها ٤,٨٠٥,٠٠٠ دينار، وبمصروفات قدرها ٥,٠١٩,٠٠٠ دينار.

٢- الموافقة على تقرير لجنة البت في طلبات الإعفاء من اشتراكات التدريب بإعفاء ١٤ شركة من اشتراكات التدريب المهني لعام ١٩٩٩ مع الأخذ في الاعتبار الملاحظات التي وردت في تقرير اللجنة، على أن يتم عقد لقاءات بتلك الشركات لمناقشة الأمور والمسائل المتعلقة بتنفيذ خططها التدريبية والإحلال والبحرنة والعمل على حفزها وتشجيعها على زيادة فعالية برامجها وخططها من